

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9483

الثلاثاء، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد غنغ شوانغ (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نينزيا
	إكوادور السيد بيريس لوس
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	البرازيل السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا السيدة بيرسفل
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد هاكمان
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	موزامبيق السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس غرينفيلد
	اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-36544 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسيد ماثيو هولنغورث، الممثل والمدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في أوكرانيا.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): في نهاية الأسبوع الماضي، وصلنا إلى معلم قاتم جديد في الحرب في أوكرانيا. فقد أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنه حتى الآن قتل أكثر من 10 000 مدني وأصيب أكثر من 18 500 آخرين منذ أن شنت روسيا غزوها الشامل لأوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وكان مئات الأطفال من بين الضحايا. ومن المرجح أن تكون الحصيلة النهائية لهذه الحرب أكبر بكثير، حيث لا توجد علامة على نهاية العنف. وبدلا من ذلك، هناك مؤشرات على أن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية قد تتصاعد أكثر خلال الموسم الأكثر برودة المقبل. وسيكون التأثير على ملايين الأوكرانيين رهيبا وهم يستعدون لفصل الشتاء الثاني في زمن الحرب.

ومنذ إحاطتي الأخيرة لمجلس الأمن، قبل أقل من أسبوعين (انظر S/PV.9470)، استمرت الهجمات الجوية الروسية في جميع أنحاء البلد في إلحاق الموت والدمار بالمناطق القريبة والبعيدة عن الخطوط الأمامية. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، هوجمت كييف بالقذائف، للمرة الأولى منذ شهرين. وبينما نجت العاصمة من سقوط ضحايا في تلك الليلة، استمرت الهجمات على كييف ومنطقتها. وتعرضت المدينة لهجوم بالطائرات المسيّرة في نهاية هذا الأسبوع فقط. وفي اليوم نفسه، قتلت الغارات أربعة أشخاص: اثنان في خيرسون ووحد في دنيبروبتروفسك وآخر في منطقة زابوريجيا، وفقا لمسؤولين محليين. ولا تزال مدينة خيرسون، التي استعادت أوكرانيا السيطرة عليها منذ أكثر من عام، تعاني من قصف شديد منتظم، مما أسفر عن مقتل مدنيين. وفي الأسبوع الماضي، قتل ما لا يقل عن تسعة أشخاص في المنطقة، وأصيب 25 آخرون، من بينهم طفل يبلغ من العمر شهرين.

وفي البحر الأسود، لا يزال خطر التصعيد والآثار غير المباشرة قائما. وفي أوديسا في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بأن قذيفة أصابت سفينة شحن، مما أسفر عن مقتل عامل ميناء وإصابة أفراد طاقم السفينة. وأبلغ عن وجود ألغام أرضية تشكل خطرا على الملاحة المدنية. يمكن أن يؤدي حادث عسكري في البحر الأسود، سواء كان متعمدا أم لا، إلى تصعيد خطير. ويعتمد الأمن الغذائي العالمي على قدرة الصادرات الغذائية على التنقل بأمان وبشكل يمكن التنبؤ به عبر المياه الدولية، بما في ذلك في البحر الأسود.

ونشدد مرة أخرى على أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي. وأينما تحدث، فهي غير مقبولة. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فورا.

ووسط موجات جديدة من الهجمات ضد البنية التحتية للطاقة وتحسبا للظروف الطقس البارد، تتزايد الاحتياجات الإنسانية. وأسفرت غارات الطائرات المسيّرة يوم الجمعة الماضي وحدها عن انقطاع التيار الكهربائي في أكثر من 400 بلدة وقرية في جنوب وجنوب شرق وشمال البلد. كما ألحقت الغارات أضرارا بمستودع للنفط في أوديسا. إن

والاحتياجات في أوكرانيا. وستسترد الحكومة الأوكرانية به في وضع أولويات الاستثمار في التعافي وإعادة الإعمار في العام المقبل. وكان التقييم السابق قد قدر تكاليف تعافي أوكرانيا بأكثر من 400 بليون دولار. ونحن ملتزمون بتعزيز التعافي الشامل للجميع على أساس الحقوق والاحتياجات المحلية في المجتمعات المحلية المتضررة من الحرب، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

ومما يؤسف له أن الحرب لا تزال تلحق أضرارا لا يمكن إصلاحها في كثير من الأحيان بأماكن التعليم في أوكرانيا وتعوق إمكانية تمتع الأطفال بحقوقهم في التعليم. وقد أفادت السلطات الأوكرانية بأن 365 مؤسسة تعليمية قد تعرضت للتدمير، وتضرر ما لا يقل عن 3 428 مؤسسة تعليمية أخرى.

ويساورنا القلق إزاء تجاهل القانون الدولي في المناطق الأوكرانية الخاضعة حاليا لسيطرة روسيا. فالمسؤولون الروس يجرون ما يسمى بالانتخابات ويعينون قضاة روس ويطبقون القانون الروسي، بل وبأثر رجعي. ولتلك السياسات التي تهدف إلى تغيير المؤسسات والهويات أو فرضها بالقوة عواقب بعيدة المدى، علاوة على أنها غير مقبولة.

وقد واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توثيق الحالات التي تؤكد انتشار استخدام التعذيب في سياق الاحتجاز التعسفي في أراضي أوكرانيا الخاضعة حاليا لسيطرة روسيا. ويجب كفالة تحقيق المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية.

لقد حث الأمين العام، في أيلول/سبتمبر، جميع البلدان على القيام بدورها لمنع استمرار التصعيد في أوكرانيا وإرساء أسس تحقيق السلام المستدام. وبدلا من ذلك، زادت الهجمات وتدهورت الأوضاع على الأرض. وفي حين أن آفاق السلام قد تبدو بعيدة ويولح في الأفق خطر حدوث مزيد من التصعيد، يجب بذل جهود عاجلة لتقليل الأثر على المدنيين إلى أدنى حد. وفي خضم التحديات والأزمات العالمية، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تركيزه على أوكرانيا ويضع حدا للمعاناة الناجمة عن الحرب. وكما أكد الأمين العام، يجب أن يظل

خطة الاستجابة لفصل الشتاء لهذا العام، التي وضعتها الأمم المتحدة وشركاؤها بالتعاون الكامل مع السلطات الأوكرانية، هي بالفعل تجري على قدم وساق.

ولا يزال التضامن والدعم الدوليان خلال فصل الشتاء وما بعده، بما في ذلك من خلال مساهمات المانحين الحسنة التوقيت، أمرا أساسيا. وقد تلقى حوالي 360 000 شخص بالفعل الدعم المخصص لفصل الشتاء. لكن لا تزال هناك حاجة ماسة إلى 435 مليون دولار لتسليم مواد إصلاح المنازل والملابس الشتوية وأجهزة التدفئة والوقود وإصلاح أنظمة المياه والتدفئة في المناطق لـ 1,7 مليون شخص محتاج.

ومن الضروري مواصلة تقديم المساهمات لخطة الاستجابة الإنسانية لأوكرانيا لعام 2023، التي لم تُمول حاليا سوى بنسبة 54 في المائة. وقد قدمت وكالات الأمم المتحدة المساعدات الإنسانية لأكثر من 10 ملايين شخص هذا العام. ونهدف إلى الوصول إلى 11 مليون شخص بحلول نهاية عام 2023.

ومما يؤسف له أنه لا يمكن الوصول إلى حوالي 4 ملايين من الأوكرانيين المحتاجين في المناطق التي تسيطر عليها روسيا في مقاطعات دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا بسبب عدم إمكانية الوصول إليهم. وهم لا يتلقون سوى الحد الأدنى من المساعدات من خلال الجهات الفاعلة المحلية، بالشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. والشركاء في مجال العمل الإنساني على استعداد لتوسيع نطاق عملياتهم في تلك المناطق إذا أتيحت لهم إمكانية الوصول وتلقوا الدعم الكافي.

وسيستغرق التغلب على الدمار الذي لحق بالبلد سنوات - بل عقودا. وتعمل الأمم المتحدة بنشاط من أجل كفالة تحقيق التعافي على المدى الطويل وإعادة بناء قطاع الطاقة في البلد. ونركز على دعم الهياكل الأساسية لتوليد الطاقة ونقلها من أجل تشغيل المرافق الأساسية - التدفئة والمياه والصرف الصحي - في المناطق المتضررة من الحرب. وقد شرعت الأمم المتحدة بالتعاون مع حكومة أوكرانيا والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، في إجراء التقييم السريع الثالث للأضرار

في فصل الشتاء على رأس القائمة عندما يُسأل الناس عن احتياجاتهم ذات الأولوية. وبينما نلبي احتياجات الأمن الغذائي، ينبغي ألا تغيب عن بالنا المفارقة أنه في واحدة من أكبر سلال الخبز في العالم، يعيش مئات الآلاف من الأشخاص على مقربة من الأعمال العدائية ممن يعتمدون الآن على المساعدات الغذائية الإنسانية بدون أي سبل واضحة للتعامل مع الأمر.

ومع الأسف، ترتبط الاحتياجات الإنسانية في البلد بشكل أساسي بتبعات الحرب في أوكرانيا على الزراعة والمجتمعات الريفية المنتجة للغذاء. ولا تقتصر الآثار المترتبة على الزراعة الأوكرانية على تلك الأرقام الكبيرة فحسب، الأطنان المترية من الحاصلات الزراعية وصادرات الحبوب، بل تتعلق أيضا بالتأثير في الحياة اليومية لمواطني البلد. فالحرب اليوم تعني حقولا ملوثة بالألغام والذخائر غير المنفجرة وأسرا غير قادرة على زراعة الغذاء الذي تحتاجه لإطعام نفسها. وقد تأثر ما يقرب من 174 000 كيلومتر مربع، أي ما يقرب من 30 في المائة من أراضي أوكرانيا، بالنزاع ويحتمل أن تكون ملوثة بمخلفات الحرب. ومن تلك المساحة الضخمة، تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المنتجة للغذاء 25 000 كيلومتر مربع، وكانت من أكثر الأراضي إنتاجية في البلد. وعلى الرغم من أن صغار المزارعين في أوكرانيا يزرعون أقل من 7 في المائة من أراضي البلد، فإنهم من يساهمون بنسبة 75 في المائة في فرص العمل في هذا القطاع، وهم الأكثر تضررا من الحرب. وعلى سبيل المثال، كنت في الأسبوع الماضي في مقاطعة خاركييف في زيارة لمشروع لإزالة الألغام من أراض زراعية يديره برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. هناك، يزيد احتمال أن تعاني الأسر من عدم كفاية ما تستهلكه من غذاء بمقدار الضعف عندما لا تستطيع الوصول إلى أراضيها لإنتاج غذائها.

غير أن الحرب في أوكرانيا كانت تعني أيضا أن هناك هجمات مستمرة على البنية التحتية للموانئ والحبوب. وسيكشف تقرير مقبل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن بعض النتائج. فقد وقع، منذ منتصف يوليو/تموز، 31 هجوما موثقا استهدف منشآت حيوية

تحقيق السلام في أوكرانيا أولوية - سلام عادل ودائم تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. ونحن على استعداد دائم لدعم كافة الجهود الهادفة إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد هولينغورث.

السيد هولينغورث (تكلم بالإنكليزية): باسم برنامج الأغذية العالمي، يشرفني أن أمثل أمام مجلس الأمن اليوم. وسأتكلم بإيجاز عن العواقب الإنسانية المترتبة عن الغزو الشامل لأوكرانيا، لا سيما تأثيره على الأمن الغذائي على الصعيدين المحلي والعالمي.

اليوم، يُحرم الأوكرانيون جراء الأعمال العدائية من الوصول إلى الأسواق لشراء الغذاء، ويفيد المزارعون أنهم لم يعودوا قادرين على إنتاج ما يكفي من الغذاء - ولتلك الحالة عواقب وخيمة داخل أوكرانيا وخارجها. تتسبب الحرب في أوكرانيا في انعدام الأمن الغذائي داخل البلد الذي كان يطعم 400 مليون شخص حول العالم سنويا قبل شباط/فبراير 2022. وفي الوقت الحالي، نعلم من المسوح التي نجريها أن الناس يواجهون عقبات تعوق حصولهم على الغذاء في 80 في المائة من المستوطنات القريبة من خط المواجهة. واليوم، تواجه واحدة من كل خمس أسر أوكرانية درجة ما من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وكلما كان المحل الذي يقطن به الشخص أقرب إلى مناطق الأعمال العدائية، زادت شدة تلك الاحتياجات. ونتيجة لذلك، هناك أكثر من 900 000 شخص ممن لا يزالون يعيشون على بعد 30 كيلومترا من خط المواجهة يعانون أسوأ وأشد احتياجات الأمن الغذائي، ويزداد الأمر سوءا في فصل الشتاء.

ويقوم برنامج الأغذية العالمي بإطعام حوالي 750 000 من أولئك الأشخاص بالسلال الغذائية طوال فصل الشتاء، بالإضافة إلى أن 1,5 مليون شخص آخر ممن لديهم احتياجات أوسع نطاقا سيحصلون على شكل من أشكال المساعدة النقدية في المناطق التي تضررت بشكل مباشر من النزاع ولكن الأسواق لا تزال تعمل فيها. ودائما ما يأتي الغذاء وإمكانية الحصول على الأدوية والمأوى بالطبع

الجوع في العالم، لأن العالم سيظل يحتاج إلى أوكرانيا، عندما تحدث أزمة الغذاء التالية على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد هولينغورث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في أوكرانيا هولينغورث على إحاطتهما اليوم.

نحتفل هذا الشهر بالذكرى السنوية التسعين لـ Holodomor، التي تترجم إلى المجاعة الكبرى - الموت جوعاً. فقد هلك الملايين من النساء والرجال والأطفال الأوكرانيين بسبب سياسات نظام ستالين القاسية والقمعية، بسبب مجاعة متعمدة من صنع الإنسان. وأصبحت قصة تحذيرية لما يحدث عندما نترك القسوة والطغيان يمران من دون رادع.

غير أن بوتن لم يكتثر. بل استلهم من ذلك. وقد استخدم بوتين، مثله مثل ستالين، الغذاء كسلاح حرب، ومثل ستالين، أنزل بوتين بأوكرانيا الجوع والموت. ولكن واضحاً، روسيا لا تشن حرباً على الشعب الأوكراني وإمدادات الغذاء فحسب، بل تشن كذلك حرباً على الفئات الضعيفة من الناس في جميع أنحاء العالم الذين يعتمدون على صادرات أوكرانيا الغذائية.

إننا نعلم أن روسيا فاقمت من انعدام الأمن الغذائي العالمي. فقبل الغزو الروسي واسع النطاق، كانت أوكرانيا واحدة من أكبر المنتجين والمصدرين الزراعيين. غير أن إنتاج أوكرانيا من القمح قل بنسبة 35 في المائة من مستويات ما قبل الحرب. لماذا؟ ذلك لأن روسيا سرقت الحبوب الأوكرانية وخربت الأراضي الزراعية وقصفت البنية التحتية الزراعية ومدن الموانئ في أوكرانيا. فقد دمر هجوم روسي 60 000 طن من الحبوب، التي، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، كانت كافية لإطعام أكثر من 270 000 شخص لمدة عام.

وعلى الرغم من تلك الهجمات التي لا هوادة فيها، وقف الشعب الأوكراني بقوة، ولا يزال منارة أمل لأكثر الفئات ضعفاً في العالم.

لإنتاج الحبوب وتصديرها من البلد. ووقع ثمانية وعشرون من هذه الهجمات في مقاطعة أوديسا وحدها، وهي موطن المحطات الحيوية للبحر الأسود ونهر الدانوب الضرورية للتجارة العالمية في الأغذية.

وإذا استمرت الهجمات على البنية التحتية الغذائية وإغلاق طرق التصدير البحرية، فإنها ستؤثر بشكل كبير على توقعات الإنتاج الزراعي على مدى السنوات القادمة، وقد تؤدي، في أسوأ السيناريوهات، إلى عدم قدرة إنتاج القمح على تلبية الطلب المحلي وطلب التصدير. وتصدير المنتجات يعني أن الناس يُطعمون في جميع أنحاء العالم. ومن المهم أن نتذكر أن أوكرانيا شكلت 9 في المائة من صادرات القمح العالمية و 15 في المائة من صادرات الذرة و 44 في المائة من صادرات زيت عباد الشمس قبل شباط/فبراير 2022.

ومهمتنا الآن ذات أبعاد ثلاث.

أولاً، يجب علينا أن نواصل تلبية الاحتياجات الغذائية الإنسانية الحادة والعاجلة التي تواجه ملايين الأوكرانيين.

ثانياً، إذ نفعل ذلك، يجب ألا تغيب عن بالنا الجهود المطلوبة لإنعاش النظام الغذائي. وقد قرر أحدث تقييم سريع للأضرار والاحتياجات أن البلد شهد بالفعل خسارة قدرها 40.2 بليون دولار من الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي. ويحتاج المزارعون الأوكرانيون والمجتمعات الريفية الأوكرانية الأكثر تضرراً إلى الدعم أو إنهم بالفعل سيتخلفون عن الركب.

ثالثاً، يتعين على برنامج الأغذية العالمي وغيره أن يعملوا إلى جانب بقية الأمم المتحدة لضمان استمرار وجود سوق عملية للأغذية المنتجة في أوكرانيا. وإلا فلا يوجد، ببساطة، حافز للمزارعين لكي يزرعوا. ويشمل ذلك العمل على الحد من الزيادة الهائلة في التكاليف اللوجستية الناجمة عن أي عائق أمام استخدام موانئ البحر الأسود.

ويجب علينا جميعاً أن نواصل جهودنا بشأن الاحتياجات الفورية في ذلك البلد، بل كذلك بشأن اللعبة الطويلة، لضمان أن هذه القوة الزراعية يمكن أن تقف بسرعة على قدميها وتصبح قادرة على إطعام

ويجب علينا ألا ندع روسيا تدوس على ميثاق الأمم المتحدة. يجب علينا ألا ندع روسيا ترتكب جرائم حرب مع الإفلات من العقاب ويجب ألا ندع روسيا تستمر في استخدام الغذاء سلاحا وإلحاق الكثير من الألم والمعاناة بأوكرانيا من خلال مهاجمة بنية أوكرانيا التحتية الحيوية مع اقتراب الشتاء البارد المظلم.

فلنقف جميعا إلى جانب الشعب الأوكراني ما دام الأمر ممكنا حتى يتم لم شمل الأسر، وإلى أن يتمكن الأطفال من العودة إلى المدارس ويتمكن الناس من العودة إلى ديارهم، وإلى أن يتم تأمين سلام عادل وشامل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيد خوجة (البناني) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والسيد هولينغورث على إحاطتهما.

في الوقت الذي يظل فيه اهتمام العالم منصبا على التطورات الأساسية الجارية في غزة، على أمل أن تأتي بعض الأخبار السارة التي طال انتظارها قريبا، يستمر العدوان على أوكرانيا بلا هوادة، مع عواقب إنسانية رهيبة وتأثير ضار عميق على حياة البشر، بما في ذلك بالنسبة للكثيرين في جميع أنحاء العالم.

وشئنا أم أبينا، فإن لوسائل الإعلام العالمية واهتمام الجمهور أنماطها الخاصة. فيمكنها التركيز على حدث واحد فقط في كل مرة. ولا شيء يمكن أو ينبغي أن يقلل من شأن المأساة التي تتكشف فصولها في غزة، ولكن لا يمكننا أن ننسى أن المدنيين يموتون كل يوم في حرب كارثية في السودان وأن حربا أهلية مروعة تدور في صمت تقريبا في ميانمار وأن قسوة روسيا في أوكرانيا لم تتوقف، على سبيل ذكر القليل فقط من المآسي الإنسانية في عالمنا.

هذا هو السبب في أهمية هذه الجلسة، باعتبارها جلسة للتحقق من الواقع تشتد الحاجة إليها.

لقد تشاطر مقدمي الإحاطتين آخر المعلومات بشأن عدة جوانب رئيسية، ونحن نرحب بذلك. ففي غضون ما يقرب من عامين، حولت روسيا مدنا أوكرانية بأكملها إلى أنقاض، وشنت هجمات عشوائية

ويواصل المزارعون الأوكرانيون حصاد المحاصيل حتى في مواجهة الخطر الجسيم. ولفترة طويلة، كانت الحبوب تخرج إلى العالم من خلال مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي توسّطت فيها الأمم المتحدة وتركيا. وذهب أكثر من 60 في المائة من القمح المصدر من خلال المبادرة إلى الاقتصادات النامية، بما في ذلك الاقتصادات المعرضة لخطر الجوع الشديد وسوء التغذية. لكن روسيا قررت أن تنهي ذلك الترتيب من طرف واحد من دون سبب ومن دون اعتبار لاحتياجات البلدان النامية. ومع ذلك، لم تُنْشَأ أوكرانيا. فكيف تبذل كل ما في وسعها، من خلال إنشاء ممر للحبوب على البحر الأسود للسفن لتمر عبرها، لإطعام العالم. وروسيا، كما هو متوقع، تكره ذلك. فقد هدّدت بمهاجمة سفن الشحن في ميناء البحر الأسود. وفي وقت سابق من هذا الشهر، وردت تقارير تفيد بأن روسيا ضربت سفينة مدنية في ميناء بيفديني. وتلك الأعمال تعرض للخطر الشحن والسلامة والنشاط التجاري، ويجب علينا جميعا أن ندعو روسيا إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية واحترام حرية الملاحة.

والرئيس بوتين يعول علينا. إنه يعول على أن تتبدل مشاعرنا تجاه اللفظائع التي ارتكبتها قواته - القتل والتعذيب والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والهجوم العشوائي على الهياكل المدنية والنقل القسري غير القانوني لأطفال أوكرانيا وترحيلهم إلى روسيا والأراضي التي تحتلها روسيا، فضلا عن نقل الأطفال من الأراضي التي تحتلها روسيا إلى بيلاروس. ويأمل بوتين، بالنظر إلى عدد الأزمات التي تواجهها، في السودان وسورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وإسرائيل وغزة، أن ننسى محنة الشعب الأوكراني. وأتوقع أيضا أن يسمع أعضاء المجلس روسيا تحاول تغيير الموضوع اليوم وإلقاء سلسلة من تساؤلات "وماذا عن".

وكما قال وزير دفاع الولايات المتحدة أوستن خلال زيارته إلى كييف أمس:

"ستواصل الولايات المتحدة الوقوف مع أوكرانيا في كفاحها من أجل الحرية ضد العدوان الروسي الآن وفي المستقبل".

من 620 يوما بدون نهاية تلوح في الأفق، مما ألحق بأوكرانيا الموت والدمار، كما كبدت روسيا نفسها تكاليف غير عادية. لقد وعدت بإنقاذ الأوكرانيين وتحريرهم. فلم تجلب سوى البؤس والمعاناة، وقتلت 10 000 من الأبرياء، وشردت أكثر من 10 ملايين آخرين. كان من المفترض أن تقرب أوكرانيا من روسيا. وبدلاً من ذلك، خلقت بلداً ومجتمعاً أكثر اتحاداً ووعياً وطنياً مما كان عليه قبل الحرب. فقد أصبحت أوكرانيا دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعززت مؤهلات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأصبحت خياراتها خالية من الإماءات الروسية. كان من المفترض أن تظهر قوة روسيا وعظمتها. ولكنها أثبتت أنها مثال كارثي للغطرسة. لقد أدت إلى عزل روسيا، التي تقف الآن كدولة منبوذة ضعيفة، ينظر إليها على أنها تهديد للديمقراطيات والبنية الأمنية الأوروبية ونظام الأمن الدولي.

لقد أظهرت روسيا، من خلال غزو جارتها الأصغر، ازدراءها للنظام الدولي القائم على القواعد. لقد أخلت بتوازنه وتحديثه. لكن العالم، كما يظهر في الجمعية العامة، لم يتبع روسيا. لقد عارضها وأدانها علناً. وهذه الحرب، التي استندت إلى ذرائع زائفة وحقائق بديلة خلقتها روسيا وتواصل ترسيخها، لم تكشف إلا عن مدى ضالة احترام عضو دائم في مجلس الأمن لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات المجلس، على الرغم من محاولاته الفاشلة للوعظ بخلاف ذلك.

ودائماً ما يمكن للتاريخ أن يقدم نصيحة جيدة للتعلم من الماضي وفهم الحاضر. ففي عام 1792، حذر ماكسيميليان روبسبير من أن:

”الفكرة الأكثر تهووراً التي يمكن أن تتجذر في رأس سياسي هي الاعتقاد بأنه يكفي لشعب ما أن يغزو شعباً أجنبياً لجعله ينصاع لقوانينه ودستوره. لا أحد يحب المبشرين المسلحين؛ والدرس الأول الذي تعطيه الطبيعة والحكمة هو التصدي لهم باعتبارهم أعداء“.

وبقدر ما قد يكون الأمر غير مفهوم، بعد 231 عاماً، لا تزال تلك الفكرة المتهورة ذلك النوع من السياسيين موجودين - غير أن نصيحة روبسبير بالتصدي للأعداء مكرسة اليوم في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتتجسد في التضامن العالمي مع الأوكرانيين

بالقصف المدفعي والصواريخ والطائرات المسيرة بدون طيار ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، وتسببت في أزمة إنسانية هائلة، وهي مدانة بارتكاب جرائم متعددة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية. وتظهر التقارير التي أعدها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، استناداً إلى العديد من البعثات الموفدة إلى أوكرانيا وغيرها من الأدلة، بما لا يدع مجالاً للشك أن السلطات الروسية قد ارتكبت مجموعة واسعة من الانتهاكات، التي يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب. وتشمل تلك الانتهاكات القتل العمد، والهجمات على المدنيين، والحبس غير القانوني، والتعذيب، والاغتصاب، والعنف الجنسي، وعمليات النقل والترحيل القسرية للأطفال.

وقبل بضعة أيام فقط، أحييت أوكرانيا الذكرى السنوية التسعين لمجاعة هولودومور، المعروفة بالمجاعة الكبرى. ففي الفترة من 1932 إلى 1933، تم تجويع ملايين الأوكرانيين حتى الموت في مجاعة من صنع الإنسان دبرتها الحكومة السوفياتية بقيادة جوزيف ستالين. وفي عام 2023، في حرب من صنع الإنسان، يواصل الكرملين استخدام الطعام كسلاح ضد نفس البلد والشعب، وهذه المرة مع آثار يتردد صداها في جميع أنحاء العالم. وكجزء من جهودها لإخضاع جارتها، أجهزت روسيا على مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، مما أدى إلى القضاء على معونة الأمن الغذائي التي تشتد الحاجة إليها في جميع أنحاء العالم. وتواصل عمداً قصف مرافق التصدير الأوكرانية وصوامع الحبوب وتدميرها. لقد دمرت أجزاء شاسعة من الأراضي الزراعية وزعت فيها الألغام بكثافة، مما ألحق أضراراً جسيمة باقتصاد البلد وإنتاجه. أما ما لم تكن روسيا تريده، فإن أوكرانيا تجعله ممكناً الآن، لحسن الحظ. إن الممر الغذائي أمر حيوي لكل من أوكرانيا والملايين حول العالم.

وإذ نقرب من الشهر الثاني والعشرين من الحرب الوحشية المتواصلة، دعونا نتوقف لحظة لننظر في بعض الجوانب الرئيسية لهذه الحرب - التي ربما كانت حصيلة لعدم الكفاءة والقرارات غير الاستراتيجية والأخطاء السياسية - وما جلبته لأوكرانيا وروسيا والعالم. لقد كان من المفترض أن تكون نزهة لمدة ثلاثة أيام. فاستمرت لأكثر

من حافة انعدام الأمن الغذائي ومخاطر الجوع والمجاعة. ومع وجود ما يصل إلى ربع مليار شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، نشعر بالقلق إزاء الخطر المتزايد الذي تشكله الحرب على أوكرانيا بالنسبة للعديد من الأشخاص البعيدين عن مسار الحرب. وهذا هو الحال بصفة خاصة اليوم، نظرا لإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي يسرت تصدير نحو 30 000 طن متري من الأغذية الأساسية، وخففت من ارتفاع أسعار الأغذية، وواجهت آلام الجوع للكثيرين. كما تم تدمير مرافق تخزين الحبوب والموانئ، مما خفض من القدرة التصديرية لأوكرانيا المعرضة للخطر بالفعل بنسبة 40 في المائة تقريبا. ولذلك، فإننا ننضم إلى كثيرين غيرنا في تشجيع الجهود المستمرة التي تبذلها جميع الجهات المعنية ذات الصلة لاستعادة إمدادات الحبوب إلى الأسواق العالمية، مع إعطاء الأولوية للبلدان الضعيفة والتي يواجه سكانها المجاعة والجوع.

ونظرا لاستمرار الحرب، مع تزايد المخاطر على حياة السكان المدنيين وسبل عيشهم، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمرضى، نكرر التأكيد على ضرورة وصول المعونة والمساعدة الإنسانية بدون عوائق لمعالجة أوجه الضعف المتزايدة الناجمة عن الأجواء الباردة بسبب انخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء. كما نسلط الضوء على ما يمليه القانون الدولي الإنساني من أجل سلامة المدنيين وحمايتهم أثناء الحرب، وندعو الأطراف مرة أخرى إلى مواءمة أعمالها مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في التمييز والتناسب والضرورة العسكرية. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أن المدنيين والبنية التحتية المدنية ليسوا أهدافا للحرب وينبغي ألا يكونوا كذلك.

ونختتم بياننا بتكرار نداءنا لإنهاء الحرب في أوكرانيا. ومع اقتناعنا التام بأنه لا بديل عن تحقيق السلام في أوكرانيا، ندعو الأطراف بقوة إلى تناول مصالحها المتنافسة على طاولة المفاوضات وبعيدا عن ساحة المعركة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والسيد هولينغورث ممثل برنامج الأغذية العالمي على إحاطتهما.

في حقهم في الدفاع عن النفس ومقاومتهم البطولية. وهذا يعني أننا تعلمنا من أخطاء الماضي - على الأقل البعض منا قد تعلم.

ولهذا السبب سنواصل دعم حق أوكرانيا وقدرتها على الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي، والتمسك بالمبادئ الأساسية لتعددية الأطراف، ومساعدة الشعب الأوكراني على بناء مستقبل آمن ومزدهر ومستقل يستحقه. لأنه، دعونا لا ننسى، بالنسبة لأوكرانيا، فإن جهود الدفاع هي مسألة بقاء. وبالنسبة لروسيا، كانت الحرب ولا تزال مسألة نزوة وتخطيط استبدادي. لذلك، من الأهمية بمكان عدم السماح لروسيا بالإفلات بجرائمها: جريمة تغيير الحدود بالقوة، وجريمة الضم غير القانوني للأراضي، وجريمة اتباع سياسة متعمدة يمكن أن تعيد الفوضى في أوروبا وعدم الاستقرار في العالم بأسره. وهذا هو السبب في أن الوقوف إلى جانب أوكرانيا ودفاعا عن سيادتها وسلامتها الإقليمية يعني أننا جميعا ندافع عن القيم الديمقراطية والنظام الدولي القائم على القواعد وميثاق الأمم المتحدة - وهو ما نمثله.

السيدة هاكمان (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد ميروسلاف ينتشا، والمدير القطري في أوكرانيا لبرنامج الأغذية العالمي، السيد ماثيو هولينغورث، على إحاطتهما.

نظرا لتوجيه مجلس الأمن تركيزه مرة أخرى إلى الظروف السائدة في أوكرانيا، ولا سيما الآثار المستمرة للحرب على الأمن الغذائي، يكرر وفد بلدي تأكيد دعم غانا الثابت للتوصل إلى تسوية سياسية عادلة وسلمية وشاملة. ولا نزال نعتقد أن الدبلوماسية والحوار يكتسيان أهمية لإعادة توجيه التركيز العسكري للأطراف المتحاربة نحو الجهود غير القتالية لتحقيق السلام، وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ومثل الكثير من النظم العالمية للتمويل والطاقة، فإن النظام الغذائي العالمي، الذي يتعرض بالفعل لضغوط جراء أزمة المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا، تأثر بشكل واضح بالحرب على أوكرانيا. وعلى نحو ما أشير إليه في إحدى الإحاطات، فإن الملايين من الناس، لا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تعتمد على الصادرات في إطار برنامج الأغذية العالمي، قد اقتربوا

كما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطتين، لا تزال حياة المدنيين في أوكرانيا محفوفة بالمخاطر، وهو وضع من المتوقع أن يزداد سوءاً، نظراً لبداية فصل الشتاء وتكثيف الهجمات مؤخراً على البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا. والوضع يندرج بالخطر بشكل خاص بالنظر إلى أن منظومة الطاقة في أوكرانيا أكثر قابلية للتأثر مما كانت عليه في هذا الوقت من العام الماضي. فلا يوجد سوى القليل من الطاقة الزائدة وحد أدنى من المعدات الاحتياطية. وسيكون ضمان إمدادات ثابتة من الكهرباء والتدفئة خلال الأشهر المقبلة أمراً بالغ الأهمية لصحة السكان وسلامتهم. وفي شرق أوكرانيا، يعرض استمرار الاشتباكات العسكرية المدنيين للخطر. ومع اشتداد القتال في مناطق مختلفة، يتزايد نزوح المدنيين. ويشكل ذلك تحدياً بصفة خاصة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ونشجع جميع الجهود الرامية لكفالة سلامتهم وتقديم المساعدة لهم.

بعد انتهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في تموز/يوليه، اشتد النزاع في البحر الأسود وموانئه وفي محيطهما، مما أثر سلباً على قدرة أوكرانيا على تصدير الحبوب والمواد الغذائية الأخرى. ولا يؤثر انخفاض الصادرات الغذائية على أوكرانيا فحسب، بل يؤثر أيضاً على أناس كثيرين في جميع أنحاء العالم يعتمدون على إمدادات غذائية مستقرة وبأسعار معقولة. وبالفعل، أعاد المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ 3 آب/أغسطس (S/PRST/2023/4) التأكيد على التزامات جميع أطراف النزاع بالامتنثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني باحترام وحماية الأعيان المدنية، بما في ذلك الأعيان الضرورية لإنتاج الأغذية وتوزيعها، مثل أماكن تجهيز الأغذية وتخزينها ومراكز ووسائل نقل الأغذية. وأكد هذا من جديد العديد من أحكام القرار 2417 (2018) الذي يسلط الضوء على الالتزام بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية الأعيان الضرورية لإنتاج الأغذية وتوزيعها ويلفت الانتباه إلى الصلات بين النزاع والجوع. إن القانون واضح، وندعو جميع أطراف النزاع إلى الالتزام الكامل به.

كانت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب آلية عملية للتمكين من حماية الأعيان المدنية اللازمة لتوزيع الأغذية وكان لها تأثير كبير

يستمر حجم الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن الحرب في أوكرانيا في الزيادة مع استمرار الهجمات في استهداف البنية التحتية الحيوية والمستشفيات وموانئ البحر الأسود والمدارس والمنازل. وتزداد الظروف المعيشية لأكثر من 3,7 ملايين نازح صعوبة مع اقتراب فصل الشتاء. وفي آخر تحديث له، يؤكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما يقرب من 1,7 مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة في الأشهر القليلة المقبلة.

إن الخسائر في صفوف المدنيين مقلقة بشكل خاص منذ بدء الحرب في أوكرانيا. وقد تضررت 3 800 مدرسة تقريباً بسبب القتال وأدُمرت تماماً، كما وقعت هجمات عديدة على المرافق الصحية. وتُذكر غابون الأطراف المتحاربة بأهمية احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وجميع قرارات المجلس ذات الصلة. ونود أن نكرر التأكيد على أن المدنيين وأي شخص آخر لا يشارك في القتال يجب ألا يُستهدف بالهجوم. ونشعر بالقلق إزاء انتشار الهجمات باستخدام طائرات مسيرة، والتي تشكل عاملاً رئيسياً في تفاقم آثار النزاع على الحياة اليومية للناس. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف بالامتناع عن استخدام أي أسلحة ذات آثار عشوائية وغير إنسانية.

وفي سياق عالمي يشهد تزايداً في انعدام الأمن الغذائي، فيما تواجه بعض البلدان الهشة خطر المجاعة، نود أن نؤكد على أن البنية التحتية الزراعية يجب ألا تكون هدفاً للهجمات المسلحة. وتشكل آثار تدمير سد كاخوفكا على قطاعات اقتصادية رئيسية مثل الزراعة وصيد الأسماك تهديداً محتملاً لسبل عيش الناس في المناطق المحيطة. ومن الأهمية بمكان إدارة تلك الآثار على النحو الواجب واتخاذ التدابير المناسبة لكفالة قدرة السكان المتضررين على الصمود.

في الختام، نكرر ندائنا إلى البلدان التي لها تأثير على الطرفين المتحاربين أن تستخدم القنوات الدبلوماسية لوضع حد لهذا النزاع المميت. وتشجع غابون جميع الأطراف على إعطاء الأولوية للحوار بغية تحقيق السلام والتعايش السلمي.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والسيد هولينغورث على إحاطتهما، وأرحب بمشاركة أوكرانيا في جلسة اليوم.

أفضل الأراضي الزراعية في البلد. وكما سمعنا، فإن ثلث البلد يحتمل أن يكون ملوثا بالألغام والذخائر غير المنفجرة، والهجمات الروسية المحددة الأهداف تدمر البنية التحتية للحبوب والموانئ في البحر الأسود في أوكرانيا. وتشعر سويسرا بقلق شديد إزاء العواقب السلبية لتلك الأعمال على الأمن الغذائي، أساسا في أوكرانيا، ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم، وخاصة أضعف البلدان. وفي الوقت الذي يعاني فيه واحد من كل 10 أشخاص في جميع أنحاء العالم من الجوع المزمن، يجب القيام بكل شيء لاستعادة وحماية قدرة أوكرانيا على تحقيق الاستقرار في سلاسل الإمداد. وهناك حل بسيط لذلك. بغية حماية الحق في الغذاء في جميع أنحاء العالم، نحث روسيا مرة أخرى على وقف عملياتها القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية.

ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ونود أن نذكر الجميع بأن القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات على السلع الضرورية لبقاء السكان المدنيين. وتثير الأضرار الجسيمة التي لحقت بالتملكات والأعيان المدنية وانقطاع الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والتدفئة القلق بشكل خاص مع اقتراب موسم شتاء آخر. ويجب أن نتوقف تلك الهجمات فورا.

وإذ يشعر العالم بأسره بآثار العدوان العسكري الروسي، نشيد بجميع الجهات الفاعلة - بما في ذلك أوكرانيا نفسها - التي تعمل بلا كلل لمساعدة أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتشكر سويسرا الأمين العام على إعطائه الأولوية لتأمين الصادرات عبر البحر الأسود. فقد تم تصدير ما يقرب من 33 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ونأسف لأن روسيا، بانسحابها من المبادرة، أطفأت منارة الأمل هذه. ومنذ ذلك الحين، استخدمت أكثر من 150 سفينة الممر الإنساني الذي دشنته أوكرانيا في البحر الأسود. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يضر بالملاحة المدنية، كما حدث في 8 تشرين الثاني/نوفمبر.

كما نعرب عن امتناننا لبرنامج الأغذية العالمي، الذي يشارك في جلستنا اليوم عبر الإنترنت. فأنشطة البرنامج، ولا سيما توزيع الأغذية

على الأمن الغذائي العالمي خلال العام الذي كانت سارية فيه، مما مكن من تصدير ما يقرب من 33 مليون طن متري من الحبوب والمواد الغذائية الأوكرانية. وبينما نأسف لانقضاء المبادرة، نلاحظ الإنشاء اللاحق لممر في البحر الأسود، يسر تصدير أغذية وبيع أوكرانية حملتها أكثر من 150 سفينة. كما نكرر التأكيد على أن الأعيان المدنية تظل محمية بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، سواء كانت جزءا، أم لا، من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أو الممر. ونشجع بقوة المناقشات الرامية إلى إعادة إنشاء آلية مشتركة لكفالة حماية الموانئ المدنية وعمليات الشحن والعناصر الضرورية الأخرى لتوزيع الأغذية، مع احتمال إيجاد زخم لتحقيق إنجازات دبلوماسية أوسع نطاقا.

لا يزال هناك سبيل واحد فقط لوضع حد مستدام للأثر المدمر لهذه الحرب على شعب أوكرانيا وعواقبها السلبية على الأمن الغذائي العالمي، فضلا عن معالجة تداعياتها السياسية الإقليمية والدولية، وهو إيجاد تسوية سلمية للنزاع. ونكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية وإحلال سلام عادل ودائم يحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ونشجع جميع الجهود الجادة لتحقيق تلك الغاية ونقف على أهبة الاستعداد لدعمها.

السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشارك زملائي في توجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد ينتشا وممثل برنامج الأغذية العالمي والمدير القطري للبرنامج في أوكرانيا، السيد ماثيو هولينغورث، على إحاطتهما.

في الذكرى السنوية التسعين لتفشي المجاعة الكبرى، أود بداية أيضا أن أؤبن الملايين من ضحايا تلك المجاعة الكبرى التي سببها النظام السوفياتي. وقلوبنا مع الضحايا وقبل كل شيء مع الشعب الأوكراني، الذي يحيي ذكرى هذا الجرح الغائر كل عام.

إن أوكرانيا هي سلة غذاء العالم. وفي الأوقات العادية، يمكنها أن تظم 400 مليون شخص سنويا بمفردها. وقد أثرت العمليات القتالية المستمرة منذ بدء العدوان العسكري الروسي على بعض من

وبدلاً من الاستمرار وتعريض السلام والأمن الدوليين للخطر، يجب على روسيا إنهاء هذه الحرب. ويجب عليها وقف عدوانها وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية، كما طلبت محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022، ويجب أن تستجيب لنداءات الجمعية العامة التي أكدت من جديد، بأغلبية ساحقة، التزامها بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وأعلنت أن أي محاولة لضم الأراضي الأوكرانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتكمن استعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والحفاظ على أمننا الجماعي في صميم رؤية أوكرانيا لسلام عادل ودائم. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عُقد في مألطة في 28 تشرين الأول/أكتوبر وبمشاركة عدد متزايد من الدول في هذا العمل.

ثانياً، ما زلنا ملتزمين بتخفيف آثار هذه الحرب العدوانية على الصعيد العالمي، ولا سيما من خلال مكافحة انعدام الأمن الغذائي. لقد اتخذت روسيا قراراً انفرادياً بعدم تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتشن هجمات متكررة على البنية التحتية للإنتاج والتخزين الأوكرانية. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، استهدفت روسيا سفينة مدنية في ميناء أوديسا، مما أسفر عن مقتل القبطان وإصابة عدد من أفراد الطاقم والموظفين على الشاطئ. وكان هذا هو الهجوم الحادي والعشرون على الموانئ الأوكرانية منذ تموز/يوليه. وتثبتت هذه الهجمات أن روسيا تواصل استخدام الغذاء كسلاح. وآثار ذلك محسوسة خارج حدود أوكرانيا حيث يشعر بها سكان أكثر البلدان ضعفاً. ورداً على ذلك، تعمل فرنسا والاتحاد الأوروبي منذ بداية هذه الحرب على دعم استمرار الأنشطة الزراعية في أوكرانيا والسماح للمنتجات الزراعية الأوكرانية بالوصول إلى الأسواق العالمية، ولا سيما عبر ممرات التضامن. وقررت فرنسا زيادة مساهمتها في برنامج الأغذية العالمي إلى 166 مليون يورو في عام 2023، بما في ذلك لصالح أوكرانيا. وبفضل دعمنا، سيتمكن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من المساهمة في إزالة الألغام من الأراضي الزراعية في أوكرانيا من خلال مشروع مبتكر باستخدام الذكاء الاصطناعي. وستواصل فرنسا تقديم الدعم للبلدان الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، حيث ستتجاوز المساعدات الغذائية 950 مليون يورو في عام

والمساعدة النقدية، وفي أوكرانيا، عمليات إزالة الألغام من الأراضي الزراعية التي سمعنا عنها، ضرورة لدعم الأشخاص الضعفاء. وتقدر سويسرا بدعم جهود برنامج الأغذية العالمي بحوالي 15 مليون دولار منذ شباط/فبراير 2022.

أخيراً، أشدد على دعم سويسرا للمبادرة الإنسانية "الحبوب من أوكرانيا". وقبل أيام قليلة من انعقاد مؤتمر القمة الثاني، نتطلع إلى أن نتمكن من مواصلة مناقشات اليوم في كييف. وسنواصل التزامنا بالأمن الغذائي العالمي وبتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. فمعاً، يمكننا أن نعيد الأراضي الملوثة بالألغام والبنية التحتية المدمرة إلى حالتها الأصلية: بحر من حقول الحبوب - لأنه ينبغي عدم استخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب أبداً.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا والسيد هولينغورث على إحاطتهما.

وأود أن أسلط الضوء على نقطتين.

بادئ ذي بدء، تواصل فرنسا إدانة الحرب العدوانية غير القانونية التي تقودها روسيا ضد أوكرانيا. ومنذ 24 شباط/فبراير 2022، يدافع أبناء الشعب الأوكراني عن أنفسهم بشجاعة على الرغم من معاناتهم من الانتهاكات والجرائم والتعذيب بشكل يومي. وتهاجم روسيا السكان المدنيين بلا هوادة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ومنذ يوم الجمعة، استهدفت كييف بعشرات الطائرات المسيّرة من طراز "شاهد". كما تستهدف القوات الروسية البنية التحتية الحيوية لأوكرانيا، ولا سيما البنية التحتية للطاقة. وتؤدي تلك الضربات العشوائية إلى تفاقم حالة السكان. ويحتاج ما يقرب من 17 مليون شخص الآن إلى المساعدة الإنسانية. ومع اقتراب فصل الشتاء، يجب أن نظل ملتزمين بالتزامنا كاملاً. وقد حشدت فرنسا ما مجموعه 300 مليون يورو للاستجابة للاحتياجات الطارئة وكفالة إصلاح البنية التحتية الأساسية. وستواصل فرنسا تقديم المساعدة اللازمة لأوكرانيا لتمكينها من ممارسة حقها في الدفاع المشروع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل أيضاً دعم المحاكم الأوكرانية والمحكمة الجنائية الدولية بغية مكافحة الإفلات من العقاب.

نؤكد من جديد معارضتنا القوية لأي محاولات انفرادية لاستخدام القوة أو الإكراه لتغيير الوضع القائم سلميا لأي إقليم في أي مكان من العالم. فهذه المحاولات تقوض سيادة القانون، التي تحمي جميع الدول، ولا سيما الضعيفة، فضلا عن الأمن العالمي والكرامة الإنسانية. ومن غير المقبول أن يستفيد المعتدي من انتهاك ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم من دون الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات والمعدات العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الفظائع. ويجب تحقيق العدالة ويجب محاسبة المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت والتي لا يمكن إنكارها.

إن التزامنا بدعم أوكرانيا لن يتزعزع أبدا. لقد كنا دائما مع أوكرانيا وسنقف إلى جانب أوكرانيا مهما استغرق الأمر.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والسيد هولينغورث على إحاطتهما.

تواصل روسيا هجماتها التي لا هوادة فيها على الموانئ الأوكرانية والبنية التحتية للحبوب في محاولة متعمدة لخنق الاقتصاد الأوكراني، مع تجاهل تام لأثر ذلك على الإمدادات الغذائية. ويأتي ذلك في أعقاب انسحابها بخبث من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وعرض حياة أشد الناس ضعفا في العالم للخطر. إن تكلفة حرب روسيا على الإمدادات الغذائية العالمية مذهلة. ففي شهر واحد فقط، دمرت أكثر من 280 000 طن من الحبوب، وهو ما يكفي لإطعام أكثر من مليون شخص لمدة عام. وزادت تكاليف الإنتاج الزراعي. وقلصت الأغنام الأرضية المساحة المتاحة للزراعة. وفي المقاطعات الواقعة على الخطوط الأمامية، انخفض عدد الأسر المعيشية المشاركة في الإنتاج الزراعي بمقدار الربع. وبالإضافة إلى مهاجمة الإمدادات الغذائية، تكرر روسيا استراتيجيتها المتمثلة في مهاجمة البنية التحتية الحيوية في فصل الشتاء في محاولة لكسر عزيمة الشعب الأوكراني بحرمانه من الكهرباء والتدفئة والمياه والخدمات الطبية الحيوية.

2023. وتبرهن مشاركتنا في مؤتمر قمة "الحبوب من أوكرانيا" في كييف في 25 تشرين الثاني/نوفمبر وعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي أمس في لندن على التزامنا بهذا الموضوع.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا وممثل برنامج الأغذية العالمي والمدير القطري له في أوكرانيا ماثيو هولينغورث على إحاطتهما.

مر أكثر من 600 يوم منذ بدء العدوان على أوكرانيا. واليوم، نعرب مرة أخرى عن بالغ احترامنا للشعب الأوكراني الذي يدافع عن بلده. هناك العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم. ولا يوجد حل سحري لتحديد جميع أسباب وآثار كل منها. ومع ذلك، فإن هذه الحرب العدوانية تختلف كثيرا عن النزاعات الأخرى. فأسبابها أوضح ما تكون. إن هذه الحرب العدوانية غير المبررة بدأتها روسيا. وأوكرانيا تقاومها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لحماية شعبها واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وثمة كم هائل من المعلومات الموثوقة من مصادر متعددة، فضلا عن أدلة كثيرة على أرض الواقع، تدل على فداحة الأضرار والحالة الإنسانية الكارثية التي تسببت فيها روسيا. وتواصل روسيا مهاجمة البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك محطات توليد الطاقة، مما تسبب في معاناة الشعب الأوكراني مع دخوله الشتاء الثاني منذ بداية الحرب. كما أنها انسحبت من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ودمرت المنشآت المرفئية التي تنقل الغذاء إلى الخارج، مما أثر ليس على أوكرانيا فحسب، بل على العالم بأسره.

ونؤكد من جديد التزامنا بتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان والفئات السكانية الضعيفة المتضررة من العدوان الروسي. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها أوكرانيا لتعزيز طرق تصدير لا تخضع لسيطرة روسيا. ونواصل تقديم الدعم الكامل لتصدير المنتجات الزراعية الأوكرانية، بما في ذلك من خلال ممرات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وموانئ الدانوب والممر البحري الإنساني.

ما زلنا ثابتين في دعم وتعزيز النظام الدولي الحر والمفتوح القائم على سيادة القانون واحترام ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد،

الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، هم المُطالبون في المقام الأول باحترام قرارات الهيئة القضائية الرئيسية لمنظمتنا.

ونأسف لاستمرار هذا العدوان في مُقاومة مخاطر وقوع حادث نووي، فضلا عن السرديات والإجراءات التي تضعف الهيكل الدولي لنزع السلاح. ونشجب أيضا أثر الحرب على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الزراعية والإنتاجية وأماكن تخزين الأغذية وتوزيعها. ونكرر التأكيد على ضرورة امتثال جميع أطراف النزاع امتثالا تاما للقرار 2573 (2021) بشأن حماية الأعيان التي لا غنى عنها لنجاة السكان المدنيين.

ونعرب عن تقديرنا لعمل برنامج الأغذية العالمي في أوكرانيا ودعمه لملايين الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الحرب. كما أن دعم النازحين داخليا جدير بالثناء. وقد حذر الأمين العام من العواقب العالمية للنزاع منذ بدء الغزو لأنه يؤثر بشكل غير متناسب على من يملكون أقل الموارد ويعطل سلاسل الإمداد ويرفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء إلى أعلى مستوى له على الإطلاق. وعلى الرغم من أن صادرات الحبوب ليست عمليات معونة غذائية في حد ذاتها، فإنها لا تزال تؤدي دورا حيويا في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، ولذلك فإننا نأسف لتعليق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب قبل أربعة أشهر.

أخيرا، نحث الجميع على دراسة البدائل لاستعادة السلام والأمن في أوكرانيا على أساس احترام سيادتها ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وعلى امتداد مياهها الإقليمية.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام المساعد يينتشا والسيد هولينغورث على أفكارهما الثاقبة بشأن هذه المسألة المهمة.

اجتمع المجلس مرارا وتكرارا لمعالجة النزاع في أوكرانيا. وللأسف، فإن الحالة على أرض الواقع تتفاقم، على الرغم من كل نداءاتنا الموجهة

إن روسيا لن تتجح. وسيظل صمود أوكرانيا ودعم شركائها الدوليين قوين. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع أوكرانيا وشركائها لتمكين أوكرانيا من تصدير حبوبها. وستوفر منشأة "الوحدة"، التي دُشنت الأسبوع الماضي بالتعاون بين فرع شركة مارش ماكلينان في المملكة المتحدة والحكومة الأوكرانية، تأميننا ميسور التكلفة لشحن الحبوب وغيرها من الإمدادات الغذائية الحيوية من موانئ البحر الأسود في أوكرانيا. والسفن تبحر ويجري تصدير الحبوب الأوكرانية. واستضافت المملكة المتحدة هذا الأسبوع مؤتمر قمة عالميا بشأن الأمن الغذائي لتحفيز العمل لمعالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتحرير مواردنا المتنوعة من أجل مستقبل آمن غذائيا وأقدر على الصمود. ونرحب بمؤتمر القمة الذي تعظم أوكرانيا تنظيمه في الأسبوع المقبل، والذي سيحشد الدعم لمبادرة "الحبوب من أوكرانيا".

وكما قال وزير خارجية بلدي في أوكرانيا الأسبوع الماضي، تعتقد روسيا أن بإمكانها الانتظار حتى تُطوى صفحة هذه الحرب وأن الغرب سيحول انتباهه في نهاية المطاف إلى مكان آخر. وهذا بعيد جدا عن الحقيقة. وستدعم المملكة المتحدة وشركاؤها أوكرانيا وشعبها مهما طال الأمر لتحقيق النصر والسلام العادل.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد يينتشا والسيد هولينغورث، ممثل برنامج الأغذية العالمي ومديره القطري في أوكرانيا، على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

تفصلنا ثلاثة أشهر عن الذكرى السنوية الثانية لبدء العدوان العسكري على أوكرانيا. ونأسف لأنه لا يزال يؤثر على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، بينما يتجاهل في الوقت نفسه ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ مثل تعددية الأطراف وحظر الحرب كوسيلة لحل النزاعات. ونؤكد من جديد أن أمن أي دولة ليس أكثر أهمية من أمن أي دولة أخرى. ونريد أن نذكر الجميع بأن ضم الأراضي بالقوة لا شرعية له على الإطلاق وأن الحجج المستخدمة لتبرير هذا الغزو ليس لها أساس قانوني. ونشير أيضا إلى أنه يجب احترام جميع أحكام محكمة العدل الدولية، بغض النظر عما إذا كانت تتعلق بأوروبا أو

الأطراف إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ونحث جميع الأطراف على الدخول بشكل عملي في محادثات بهدف تحقيق سلام عادل ودائم. إن السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة واجب على الجميع، بمن فيهم من يتمتعون بنفوذ على أرض الواقع. وترحب البرازيل بجهود أعضاء المجتمع الدولي في هذا الصدد وتظل على استعداد للإسهام في مبادرات السلام حالما يكون الطرفان مستعدين لاستئناف الحوار، إما مباشرة أو من خلال أطراف ثالثة. ونشجع الطرفين على استئناف المفاوضات بشأن قضايا محددة، مثل سلامة المرافق النووية واستئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب للحد من مخاطر الأمن الغذائي للملايين، ولا سيما في البلدان النامية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر بإخلاص ألبانيا والولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة - وأقول ذلك من دون أي سخرية على الإطلاق. بصراحة، نحن أنفسنا كنا ننظر في الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن بشأن أوكرانيا اليوم، 21 تشرين الثاني/نوفمبر، لأنه يوم رمزي للمأساة الأوكرانية المستمرة ومحطة مهمة في سياق النزاع الأوكراني. ففي مثل هذا اليوم قبل 10 سنوات، بدأت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في كييف. وبعد ثلاثة أشهر، أسفرت تلك الاحتجاجات عن انقلاب دموي مناهض للدستور وسلسلة كاملة من الأحداث المأساوية اللاحقة - إن لم نقل المصيرية - بالنسبة لأوكرانيا. وكانت النتيجة أزمة بنبوية للدولة، تشكل اليوم تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وبما أننا اجتمعنا هنا اليوم، نرى أن من المهم أن نتناول بإسهاب أحداث تلك الفترة بمزيد من التفصيل.

كما نتذكر جميعا، كان السبب الرسمي لبدء الاحتجاجات في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 هو القرار السيادي والمشروع تماما الذي اتخذته مجلس وزراء أوكرانيا بتعليق الاستعدادات لإبرام اتفاق ارتباط مع الاتحاد الأوروبي. ولم يتخذ ذلك القرار تحت الضغط ولم يكن في مصلحة روسيا، كما يحاول مؤرخو "الميدان" أن يزعموا، بل كان الهدف منه ضمان الأمن القومي لأوكرانيا. فقد أدركت قيادة البلد أنه يستحيل موضوعيا تحديث الاقتصاد خلال فترة زمنية محدودة

من المجلس وغيره لوقف الأعمال القتالية. وتشير التقارير الواردة من ساحة المعركة إلى حالة من الجمود. وكما قلنا مرارا وتكرارا، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. فتكلفة الحرب مرتفعة جدا. وقد أسفرت عن أزمة إنسانية وانعدام الأمن الغذائي وانتهاكات لحقوق الإنسان وتدمير الهياكل الأساسية المدنية وعن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى وحدث سباق تسلح. وبالإضافة إلى الأثر القصير الأجل، فإن الآثار المتوقعة في الأجلين المتوسط والطويل على النظام الجيوسياسي والاقتصادي العالمي ستكون خطيرة ومحسوسة في جميع أنحاء العالم.

وكلما طال أمد النزاع، كانت العواقب أكثر مأساوية بالنسبة للطرفين المتنازعين والمنطقة والعالم، مع ما يترتب على ذلك من أثر غير متناسب على أقل البلدان نموا. والأمر يستلزم نقلة نوعية. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور في مد الجسور لبناء الثقة وتهيئة الظروف اللازمة لازدهار الحوار. فلننطِ الحوار فرصة حقيقية. لقد حان الوقت، والواقع يتطلب ذلك. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تدعو موزامبيق مرة أخرى الطرفين المتنازعين إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمين لوقف جميع الأعمال القتالية والدخول في مفاوضات بناءة ومباشرة من دون شروط مسبقة. وفي تقييمنا المتواضع، فإن المفاوضات السياسية هي أكثر الطرق فعالية وقابلية للتطبيق لإيجاد حل مشترك ومستدام لهذا النزاع يكون مقبولا للجميع.

السيد فرانسوا دانييلز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين، الأمين العام المساعد ينتشا والسيد هولينغورث، على ما قدماه من معلومات مستكملة وافية وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في جلسة اليوم.

ونأسف لأن المجلس يجتمع، مرة أخرى، لمناقشة الحرب في أوكرانيا من دون إحراز أي تقدم في الحوار بين الطرفين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي ظل عدم وجود أدنى علامة على وقف تصعيد النزاع. ويفرض استمرار الأعمال القتالية معاناة هائلة على السكان المدنيين ويهدد بتفاقم الآثار غير المباشرة. وندعو جميع

ما أسفر عن مقتل أكثر من 100 شخص. ومن المعروف جيدا اليوم أن هؤلاء الأشخاص لم يُقتلوا على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وكانت هناك أيضا حالات من الاحتيايل السياسي: ففي صباح اليوم التالي مباشرة، اتصلت المعارضة من الاتفاق مع فيكتور يانوكوفيتش على بدء فترة انتقالية، والذي كان قد وقع بضمانات من ألمانيا وفرنسا وبولندا، وعزلته من السلطة في انتهاك لدستور البلد. وفي الوقت نفسه، استولوا أيضا على المباني الحكومية.

وستتيح فرصة لمن شاركوا في تلك الأحداث للتكلم بمزيد من التفصيل عما حدث خلال اجتماع خاص للمجلس بصيغة آريا، سندعو إلى عقده في 8 كانون الأول/ديسمبر.

لقد غض زملاؤنا الغربيون الطرف عن تلك الفوضى، وبالتالي أصبحوا شركاء في تلك الخطيئة الأصلية، التي بسببها تنزلق أوكرانيا ببطء ولكن بثبات إلى الهاوية.

وغني عن القول إنه لم يجر بعد التحقيق في أحداث "الميدان" الاستفزازية الدموية. كما لم يجر التحقيق في حوادث مثل حرق النشطاء الذين اختلفوا مع "الميدان" أحياء في دار النقابات العمالية في أوديسا في 2 أيار/مايو ومذبحة المدنيين في ماريوبول في 9 أيار/مايو 2014. وسنواصل بالتأكيد بذل كل ما في وسعنا لضمان أن ينال مرتكبو تلك الجرائم، الذين لا يضطر الكثيرون منهم حتى للتفكير في الاختباء في ظل الحكومة الحالية في كييف، العقاب الذي يستحقونه.

وبعد أن أسكرها إفلاتها من العقاب وبسبب الدعم الغربي غير المحدود لها، بدأت عصابة "الميدان" الحاكمة في اضطهاد الأوكرانيين الناطقين بالروسية وإنكار حقوقهم وقيمهم التاريخية ورسمت مسارا لتمجيد أتباع النازيين. ووُصف مجرما الحرب والمنشقان رومان شوخيفيتش وستيبان بانديرا، اللذان كانا مسؤولين عن مذبحة اليهود والبولنديين والروس والأوكرانيين أنفسهم خلال الحرب العالمية الثانية، بأنهما من أبطال أوكرانيا. واليوم، لا يكلف القوميون الأوكرانيون أنفسهم حتى عناء إخفاء أسباب تجليلهم لأصنامهم النازية. بل أن زعيم حزب سفوبودا اليميني المتطرف أوليه تياهنيبيوك أشاد بهم قائلا "لقد قاتلوا

بغية الحفاظ على قدرته التنافسية مع الشركات المصنعة الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقيع اتفاق كهذا أوجد صعوبات موضوعية في التفاعل التجاري والاقتصادي بين أوكرانيا وروسيا والدول الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. وأصبح كل ذلك واضحا بعد نشر مشروع نص الاتفاق، الذي وُضع خلف أبواب مغلقة.

وتسبب قرار الحكومة، الذي اتخذته مسترشدة بالمصالح الوطنية، بتأجيل ذلك القرار ببساطة وليس إلغاؤه، حيث كانت له عواقب بعيدة المدى، في رد فعل حاد ومنسق من جانب القوى الأوكرانية اليمينية المتطرفة. وعلاوة على ذلك، كانت المنظمات غير الحكومية التي مولتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لسنوات طويلة قد أصبحت أكثر نشاطا إلى حد كبير. واعترفت فيكتوريا نولاند، أحد مهندسي انقلاب "الميدان" في مقابلة مع شبكة "سي.إن.إن" في عام 2014، بأن الولايات المتحدة كانت قد خصصت خمسة بلايين دولار لذلك الغرض منذ عام 1991. ومن الواضح أن خسارة استثمار كهذا لم تكن جزءا من خطة واشنطن.

ففي مساء يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، بدأ من يُسمون بالنشطاء الذين يلوحون بأعلام الاتحاد الأوروبي التجمع في ساحة الاستقلال في كييف. وحتى قبل أسبوع من تلك الأحداث، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، دعا شخص معروف جيدا في الثورة البرتقالية لعام 2004 - التي كانت أول محاولة فاشلة لإقامة نظام موال للغرب في أوكرانيا - يدعى يوري لوتسينكو المعارضة إلى توحيد صفوفها والقيام بعمل جماهيري في حالة عدم تلبية مطالبها بالاندماج في الاتحاد الأوروبي. وفي الأساس، كان ذلك ابتزازا من قبل أقلية صغيرة ولكنها صاخبة ونشطة للغاية ومتحمسة تتمتع بدعم غير محدود من قبل الولايات المتحدة وحلفائها.

لن أخوض في التفاصيل الآن حول كيفية تنفيذ القوميين الراديكاليين لسيناريو انقلاب "الميدان" الذي أعده الغرب بحذافيره. وسأكتفي بالقول إن أهم عناصره كان قيام المعارضة الراديكالية بعمل استفزازي إجرامي، تضمن إطلاق النار على المتظاهرين في "الميدان"

الأوكراني بأكمله. ولم يكن الأمر خيارا بين روسيا العتيقة والغرب التقدمي، كما تحاول كييف والعواصم الغربية تصويره الآن، بل كان خيارا بين الهوية الحضارية على أساس التقارب التاريخي بين الشعوب السلافية من ناحية، والفقدان الكامل للهوية الوطنية والتحول إلى دمية بيد الغرب، محرومة من رأيها الخاص وملبئة بالفساد والمظاهر الوحشية للنزعة القومية، من ناحية أخرى. واليوم، أصبح المزيد من الأوكرانيين يدركون ذلك بغض النظر عن الدعاية الغربية والأوكرانية التي تسعى إلى إخفاء الأمر عنهم.

وبوسعنا أن نرى أن الشعب الأوكراني يفوق من هذه التخدير ويدرك الطابع الكارثي للخيار الذي اتخذ نيابة عنه، ويبدأ في طرح الأسئلة الصحيحة على السلطات. فمثلا، لماذا تتعرض العقيدة الأرثوذكسية الكنسية التي يؤمن بها ملايين الأشخاص في هذا البلد للمحاكمات والتدمير، بينما تُفرض الكنيسة المنشقة التي قامت السلطات الحالية بإنشائها ودعمها؟ ولماذا يتم التخلص من اللغة الروسية بطريقة مصطنعة، وهي اللغة الأم لمعظم الأوكرانيين، من المجال الحكومي والعام، في حين يتم احترام حقوق الأقليات بدقة وصرامة، بما في ذلك الحقوق اللغوية، في الدول الغربية المتحضرة - وأوكرانيا تعتبر نفسها إحدى هذه الدول؟ ولماذا يتخذ جميع القرارات الرئيسية المتعلقة بالدفاع والاقتصاد والسياسة الخارجية الرعاية الخارجية عوضا عن الأوكرانيين؟ ولماذا تقوم شركات أجنبية بشراء أراضي البلد الخصبة؟ ولماذا تحقق شركات الدفاع الغربية أرباحا هائلة من خلال تزويد أوكرانيا بالأسلحة، بينما يتم تزويد أوكرانيا بالأسلحة القديمة التي كانت دول منظمة حلف شمال الأطلسي تريد التخلص منها بأي حال؟ ولماذا يوشك رئيس البلد على إرسال كبار السن والأطفال إلى الخطوط الأمامية، بينما يحاول التمسك بالسلطة بأي ثمن من خلال تضيق الخناق على أي نوع من الاحتجاج أو المعارضة وتكثيف الحملات القمعية ضده؟

للأسف، ربما لن تبدأ مناقشة وافية بشأن هذه المسائل وغيرها داخل أوكرانيا مادام نظام كييف يشعر بأنه يتلقى الدعم غير المشروط من الغرب الذي لا يزال يعتبر المشروع الأوكراني أفضل فرصة لإضعاف

الموسكوفيين واليهود وغيرهم من المخلوقات الشريرة الذين كانوا يريدون انتزاع دولتنا الأوكرانية منا“.

ونتيجة لذلك، انفصلت شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا. وبعد أن رفض الناس الذين يعيشون في جنوب وجنوب شرق أوكرانيا الخضوع للنظام الجديد المرفوض شعبيا، شنت كييف عملية عقابية ضد السكان المدنيين في دونباس. وحتى بعد صدها والتوقيع على اتفاقات مينسك، أضاعت زمرة كييف فرصتها لاستعادة جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين، وبالتالي خربت تنفيذ تلك الوثيقة. وكما نعلم، فإنه بالنسبة لكييف وداعميها الغربيين، أصبحت اتفاقات مينسك ستارا للتغطية على الاستعدادات للحرب مع روسيا والتسلح المتسارع. وفي نهاية المطاف، وكما نعلم جيدا بالفعل، فقد دُبرّت أحداث “الميدان” لغرض وحيد، هو إضعاف روسيا لصالح الغرب. لقد استُغل الأوكرانيون، وكذلك الطموحات الأوروبية لبعضهم، بخبث من أجل إعداد السيناريو الذي نشهده حاليا في البلد والذي لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالمصالح الأوكرانية الفعلية.

وفوتت أوكرانيا فرصة السلام مرتين على الأقل بالفعل: مرة في حالة اتفاقات مينسك ومرة أخرى في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2022 خلال العملية العسكرية الخاصة. ففي ذلك الوقت، وبسبب ضغوط من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، رفض نظام زيلينسكي مواصلة مفاوضات السلام مع روسيا واختار طريق الحرب العنيفة، حتى آخر أوكراني، في محاولة غير مجدية لإلحاق هزيمة استراتيجية بدولة نووية إرضاء للغرب.

ولكننا نتذكر أيضا أوكرانيا أخرى، ما قبل “الميدان” - بلد توحدنا معه روابط تاريخية وثقافية وعائلية وثيقة. إنهم شعب تربطنا به دين مشترك وتقاليد مشتركة، كما ذكر ممثل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية المجلس مرة أخرى في الجلسة التي عقدناها في 17 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9481).

اليوم، ليس هناك شك في أنه قبل 10 سنوات، أصبح “الميدان” حدثا قسم تاريخ أوكرانيا إلى ما قبل وما بعد وتسبب في انقسام المجتمع

السؤال نفسه الذي طرحته في جلسة المجلس السابقة بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا (انظر S/PV.9464): كم عدد الجلسات التي عقدها المجلس بشأن الحالة الإنسانية في غزة؟ دعوني أجيب على هذا السؤال: ولا واحدة. من الأسهل نشر الأكاذيب والافتراءات بشأن الهجمات الروسية المزعومة ضد المدنيين في البلد الذي - أكرّر - يريد اللاجئين من إسرائيل التوجه إليه. وآمل أن يدرك المجلس كم ينمّ ذلك عن النفاق وكم يبدو مثيرا للشفقة وغير لائق. وأعتقد أنه كذلك.

ينبغي أن تكون التجربة المأساوية لأوكرانيا بمثابة تحذير لجميع البلدان التي زرع فيها الغرب في العقود الأخيرة شبكاته المكوّنة من منظمات غير حكومية مروضة وعملاء أصحاب نفوذ، استعدادا لتوظيفهم لتحقيق أغراضه الجيوسياسية الضيقة. ويمكننا أن نلاحظ أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها، بإطلاقها لهذه الآلية المنتظمة - التي ما زالت خاملة حاليا - لن تتردد في ارتكاب أي جريمة ولن ترحم أي ضحية. وسيغضون الطرف عن أي انتهاك من انتهاكات حقوق الإنسان، حتى أكثرها فظاعة، وسيواصلون تطبيق معيار مزدوج شائن.

ولا يهم منذ متى ونحن نسمع، في هذه القاعة، عما يسمى بثورة الكرامة. وبالمناسبة، لم يأت أحد على ذكرها اليوم، على الرغم من أن اليوم يصادف الذكرى السنوية العاشرة لهذه الثورة ولتعزيز الاستقلال الأوكراني. ومن الواضح أن أوكرانيا فقدت كرامتها واستقلالها قبل 10 سنوات، ولم تستردّهما لأنها لم تتغلب على خطيئة الميدان الأصلية بعد. وعندما سيحدث ذلك، سيشكل صفحة سوداء مخزية في تاريخ أوكرانيا والعالم ككل وتنكيرا أليما بالثمن الذي يدفعه المرء عندما يتخلى عن مصالحه الخاصة ويخضع للغرب تماما.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والممثل هولونغورث على إحاطتيهما الثاقبتين، وأنوه بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

لقد شنت روسيا، كجزء من حربها العدوانية غير المشروعة، حملة مدمرة من الضربات الجوية المنهجية ضد المدنيين والبنية التحتية الحيوية. ولتلك الهجمات الوحشية هدف واحد فقط - التسبب بمعاناة

روسيا، ومادام الديكتاتور المبتدئ زيلينسكي مستمرا في اعتقال أو سجن أي شخص يحاول استقاء أخبار بديلة أو حتى طرح هذه الأسئلة.

لذا، فإن كل ما نراه في الميدان حتى الآن هو رغبة نظام كييف المحمومة في مواصلة محاولاته الفاشلة لإلحاق الهزيمة ببليدي. وبعد الفشل المدوي لما سُمي بالهجوم المضاد الذي تمّ شنه في الصيف، وبعد الخسائر الفادحة واستهلاك مئات الوحدات من المعدات العسكرية الغربية وهدر مئات الآلاف من ذخائر منظمة حلف شمال الأطلسي، تركز كييف الآن على شن ضربات ضد المواطنين المسالمين. ومن أجل ذلك، تشكّل الذخائر بعيدة المدى التي يقدّمها الغرب خيارا جيدا جدا. ويستخدم نظام كييف، بكل فخر، الأساليب الإرهابية التي اتبعتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولما كان زيلينسكي وشركاؤه وأسياده الغربيون غير مستعدين بتاتا لمناقشة كيفية التوصل إلى سيناريو لا تكون فيه أوكرانيا معادية لروسيا بل جارة جيدة تسلك خطى التطور الحضاري، سنواصل السعي لتحقيق أهداف عمليتنا العسكرية الخاصة باستخدام الأساليب العسكرية. وكل يوم، نقرب من تحقيق تلك الأهداف، مع كل ما يقترن بذلك من تداعيات بالنسبة لأوكرانيا.

وأود أن أردّ على ملاحظات جميع الذين كرروا اليوم الشعار المبتذل الزاعم أنّ روسيا تضرب البنية التحتية المدنية في أوكرانيا - في حين أنها، في الواقع، ضربات ضد البنية التحتية العسكرية أو ذات الصلة - جاعلة الحياة في هذا البلد لا تطاق. وفي ذلك الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى خبر نُشر مؤخرا في وسائل إعلام إسرائيلية ووكالة الأنباء الفرنسية، مفاده أن 4 000 لاجئ من إسرائيل يحملون جوازات سفر أوكرانية قرروا العودة إلى أوكرانيا لأنها، وفقا لهم، أكثر أمانا. أطلب من زملائي في المجلس أن يفكروا في ذلك: فقد فضلوا العودة من إسرائيل، حيث الحالة، كما يعرف أعضاء المجلس تمام المعرفة، أكثر أمانا بكثير من الحالة في قطاع غزة الذي يجري اليوم تدميره تدميرا كاملا على مرأى منا.

ولكن هذه حالة يفضل زملاؤنا الغربيون غضّ الطرف عنها بسبب معاييرهم المزدوجة. لذا اسمحوا لي أن أطرح عليكم مرة أخرى

ونعرب أيضا عن قلقنا البالغ بشأن الهجوم الأخير على سفينة مدنية في ميناء أوديسا الأوكراني في البحر الأسود. وهذه هي المرة الأولى التي يسقط فيها قتلى وجرحى من المدنيين على متن سفينة تجارية. ويجب على روسيا إيقاف جميع الهجمات ضد الموانئ البحرية الأوكرانية والسماح بحرية الملاحة في البحر الأسود.

وتتعارض تلك الهجمات مع القانون الدولي الإنساني الذي يحظر بشكل صارم الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وما زلنا مصممين على موقفنا بضرورة محاسبة مرتكبي هذه الفظائع، ونؤيد جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك الإجراءات التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية حاليا، فضلا عن المناقشات الجارية بشأن إنشاء محكمة خاصة معنية بجريمة العدوان على أوكرانيا.

وفي الختام، نؤكد مرة أخرى اقتناعنا بأنه من أجل تحقيق السلام العادل والدائم في أوكرانيا، يجب على روسيا أن توقف جميع الأعمال العدائية فوراً. ويجب عليها أن تسحب بالكامل ودون قيد أو شرط جميع قواتها ومعدات العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

فيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، تقف الصين على الدوام إلى جانب الإنصاف والعدالة والسلام والحوار. ونحن ملتزمون بتيسير المحادثات لتحقيق السلام ووقف إطلاق النار. وندعو أطراف النزاع إلى الاستجابة لنداء المجتمع الدولي من أجل السلام والعمل تدريجياً لتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. لقد استمرت الأزمة الأوكرانية وأسفرت عن درجات متفاوتة من الأضرار التي لحقت بالعديد من مكونات البنية التحتية الرئيسية في مناطق النزاع، فضلاً عن النقص الحاد في الإمدادات، والصعوبات في الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية مثل المياه والكهرباء والتدفئة، والحالة الإنسانية المقلقة. ويجب على أطراف النزاع التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني والامتناع عن مهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية.

إنسانية لأوكرانيا ومواطنيها بحرمانهم من الكهرباء والتدفئة والتعليم والرعاية الطبية والغذاء، فضلاً عن تدمير قدرات أوكرانيا على تصدير الحبوب. وسيتطلب التغلب على العواقب المتعددة لهذه الحرب والتعافي منها سنوات عديدة. فالتقديرات فتشير إلى أن 44 في المائة من الأوكرانيين عاشوا تجربة الوجود في منطقة القتال، وأن 69 في المائة يعانون من ضائقة نفسية.

في الأسبوع الماضي، قصفت القوات الروسية مستشفى ومنازل في خيرسون، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 13 آخرين على الأقل. وتُضاف هذه الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية إلى الأدلة المتزايدة على أن روسيا ترتكب جرائم حرب، كما ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا.

ومع حلول فصل الشتاء، تضفي الهجمات المستمرة على البنية التحتية للطاقة بعداً جديداً للأزمة الإنسانية. ففي الشتاء الماضي، استهدفت آلاف الطائرات بدون طيار والصواريخ الروسية شبكات الطاقة، مما أدى إلى أزمة طاقة حادة تركت الملايين بدون كهرباء أو ماء أو تدفئة. وهذا العام، بدأت الهجمات الروسية بالفعل بنمطها الوحشي المتواصل. ففي الأسابيع الأخيرة، تعرضت منشآت الطاقة الأوكرانية للهجوم 60 مرة على الأقل بأنواع مختلفة من الأسلحة.

وترحب مالطة، من جانبها، بخطة الاستجابة الشتوية التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المحددة في أوكرانيا. وسنستمر في دعم الشعب الأوكراني من خلال تقديم المعونة والمساعدات الإنسانية طالما كان ذلك ضرورياً.

لقد تسبب القرار الذي اتخذته روسيا من جانب واحد بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، فضلاً عن حملتها لمهاجمة مرافق تخزين الحبوب وتصديرها في أوكرانيا بشكل متعمد، في تدمير 300 000 طن من الحبوب الأوكرانية. وهذا عمل إجرامي ودليل واضح يُظهر كيف تستمر روسيا في استغلال الغذاء وتقويض الأمن الغذائي العالمي، كما يكشف محاولة خبيثة لحرمان أوكرانيا من الدخل. ورداً على ذلك، ستواصل ممرات التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي مساعدة أوكرانيا وتقديم استجابة طموحة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي.

ستالين إلى المصادرة الكاملة للأغذية وتجويع الناس حتى الموت. وأمر بوتين بشن غزو عسكري واسع النطاق. وتساهم الذكرى التاريخية للمجاعة الكبرى في صمود الشعب الأوكراني اليوم. فنحن نقاتل نفس المعتدي الذي صمم الجوع القاتل في أوكرانيا قبل 90 عاما. ولديه الآن أدوات أكثر تطورا - جميع أنواع الأسلحة، بما في ذلك القذائف والطائرة المسيّرة - ولكن التجويع المتعمد لا يزال أحد أسلحته، تماما كما كان قبل 90 عاما. وهذه المرة، يستخدم التجويع ليس فقط ضد أوكرانيا ولكن ضد العالم بأسره، بما في ذلك الشعوب الأكثر ضعفا في إفريقيا وآسيا.

وقد بادر وفد أوكرانيا بإصدار إعلان من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية للمجاعة الكبرى، سيصدر في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ونعتقد أن المجاعة الكبرى ينبغي أن تكون بمثابة تذكير للأجيال الحالية والمقبلة بأهمية الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان في منع ارتكاب هذه المآسي. كما ستبث الدول الأعضاء برسالة مهمة بشأن الحاجة إلى منع استخدام الغذاء كسلاح في ظل تعطّل سلاسل الإنتاج والإمداد، مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي العالمي، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا.

وقبل عشرين عاما، وقع الرئيس الحالي للممثل الروسي بيانا مشتركا، أود أن أذكر جزءا منه.

”في الاتحاد السوفياتي السابق، سقط ملايين الرجال والنساء والأطفال ضحية للأعمال القاسية للنظام الشمولي وسياساته. وأصبحت مجاعة عامي 1932 و 1933 الكبرى في أوكرانيا (هولودومور) التي أزهرت ما بين 7 ملايين و 10 ملايين من الأرواح البريئة، مأساة وطنية بالنسبة للشعب الأوكراني.

”وتعاطفا مع ضحايا المجاعة الكبرى، ندعو جميع الدول، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذا المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والجمعيات إلى أن تشيد بذكرى من هلكوا خلال تلك الحقبة المأسوية من التاريخ.“ (A/62/235، المرفق الثاني)

واستنادا إلى مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، ينبغي للمجتمع الدولي والوكالات الإنسانية ذات الصلة زيادة مساعداتها الإنسانية للأشخاص المتضررين من الأزمة، والتعجيل بإصلاح البنية التحتية المدنية، وتوفير الإمدادات الشتوية ومعدات التدفئة للمتضررين، وضمان سبل العيش الأساسية للمشردين. إن الأزمة المطولة والمعقدة في أوكرانيا ليست في مصلحة أي من الأطراف، والبلدان النامية هي الأكثر تضررا من الآثار غير المباشرة. وفرض جزاءات أحادية الجانب وولاية قضائية طويلة الذراع خارج القانون الدولي لن يؤدي إلا إلى تعطيل وزعزعة استقرار سلاسل الصناعة والإمداد العالمية وتأخير قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبلدان ذات النفوذ الكبير أن تؤدي دورا نشطا في منع استمرار انتشار الآثار غير المباشرة للأزمة، وتهيئة بيئة مؤاتية للسلام وإعادة الحالة إلى مسارها الذي يمكن أن يؤدي إلى تسوية سياسية بأسرع ما يمكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشير إلى شغل مبعوث بوتين المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. ذلك البلد، الذي لم يعد موجودا الآن ولكنه لا يزال موجودا في ميثاق الأمم المتحدة، قتل الملايين من الناس خلال المجاعة الكبرى التي وقعت بين عامي 1932 و 1933 في أوكرانيا. وسنشد هذا السبب بذكرى ضحايا مأساة المجاعة الكبرى (هولودومور)، كما نسميها باللغة الأوكرانية. وكان ذلك نتيجة لسياسة تجويع متعمدة تهدف إلى سحق أي مقاومة لحكم موسكو في أوكرانيا والقضاء على أي تطلعات للأوكرانيين للاستقلال. وتسعى روسيا مرة أخرى، كما فعلت قبل 90 عاما، إلى كسر إرادة الأوكرانيين في المقاومة. واختار كل من ستالين وبوتين أدوات الإبادة الجماعية، حيث لم تتجح الأساليب الأخرى لإخضاع الشعب الأوكراني. فقد لجأ

هاجمت روسيا سفينة مدنية تعمل تحت العلم الليبيري. ونتيجة لذلك، قتل أحد أفراد الطاقم وأصيب ثلاثة من أفراد الطاقم وموظف في الميناء. واليوم فقط، قبل ساعات فقط، هاجم المعتدي البنية التحتية المدنية للموانئ الأوكرانية بالقذائف. ونتيجة للإرهاب بالقذائف، شهدت أوكرانيا انخفاضاً بنسبة 40 في المائة في القدرة التصديرية لموانئها.

وُدُمر ما يقرب من 300 000 طن من الحبوب. وانخفض تصدير شحنات الحبوب إلى بلدان في آسيا وأفريقيا وأوروبا بنحو 3 ملايين طن شهرياً. ولا تسفر هذه الأعمال، التي ليس لها أي هدف عسكري، سوى عن تفاقم أزمة الغذاء العالمية. وأوكرانيا ملتزمة بمنع روسيا من إثارة الجوع في جميع أنحاء العالم.

ولذلك تتضمن صيغة السلام التي اقترحها رئيس أوكرانيا في العام الماضي الأمن الغذائي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من السلام الشامل والعدل والدائم. إن الحق في الغذاء حق غير قابل للتصرف لجميع الناس، والبلدان كافة، إلى جانب الحق في الحياة والحرية. وينبغي حماية كافة البلدان من خطر المجاعة. وتلك هي الأيديولوجية وراء صيغة السلام. وفي حين أن العمل على صيغة السلام جارٍ بالفعل، فمن الضروري أن نحد من قدرة روسيا على استخدام الغذاء سلاحاً حتى في الوقت الحالي. واعتباراً من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، كانت أوكرانيا قد حصدت ما يقرب من 76 مليون طن من المحاصيل، بما في ذلك أكثر من 53 مليون طن من الحبوب وأكثر من 22 مليون طن من البذور الزيتية.

نحن على استعداد لمواصلة تصدير المواد الغذائية إلى السوق العالمية. وبينما تعمل أوكرانيا على استعادة حرية الملاحة في البحر الأسود، فإنها ترفض قبول أي إنذارات نهائية روسية فيما يتعلق بصفقة الحبوب. وفي 8 آب/أغسطس، دخلت الممرات المؤقتة لحركة السفن المدنية من وإلى موانئ البحر الأسود الأوكرانية حيز التنفيذ. وقد استخدمت أكثر من 116 سفينة بالفعل الممر البحري البديل الجديد من موانئ أوديسا وتشيرنومورسك وبيفديني. وتواصل أوكرانيا بفعالية تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب باستخدام الممرات البديلة. وممر الدانوب هو الأكثر كفاءة من حيث تصدير الحبوب. وقد صدرنا

وقد وقع على ذلك البيان في الأصل قبل 20 عاماً سيرغي لافروف، مع سفراء آخرين لدى الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. أين هم اليوم؟ وأنا ممتن لأعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة التي انضمت بالفعل إلى إعلان هذا العام، وأدعو الآخرين إلى أن يحذوا حذوها. وربما يرغب الوفد الروسي في الانضمام مرة أخرى، لأن رئيسه، سيرغي لافروف، وقع عليه في عام 2003.

وشملت المجاعة، باعتبارها أسلوباً من أساليب الحرب الروسية، مكونات مختلفة منذ اليوم الأول للغزو واسع النطاق. وتشمل الأساليب منع الصادرات الغذائية الأوكرانية، وقصف الموانئ الأوكرانية ومخازن الحبوب، وزرع الألغام في الأراضي الأوكرانية الخصبة وتحويلها إلى ساحات قتال. على سبيل المثال، بسبب الحصار الذي تفرضه روسيا على الساحل الأوكراني، انخفض تجهيز البضائع في الموانئ البحرية الأوكرانية بنسبة 61,5 في المائة. وكانت الزيادة الحادة في أسعار الحبوب العالمية التي أعقبت الحصار أيضاً على قائمة رغبات روسيا بوصفها مصدراً للحبوب. ومع ذلك، لا تزال أوكرانيا ملتزمة بالإسهام في الأمن الغذائي. وكانت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب مثلاً قوياً على ذلك الالتزام. وساعدت استعادة الإمدادات البحرية الأوكرانية من الحبوب والمواد الغذائية على تحقيق الاستقرار التدريجي وخفض أسعار الغذاء العالمية، ولا سيما بالنسبة للقمح وزيت عباد الشمس. وفي عام واحد من تشغيل مبادرة نقل الحبوب، صدرت أوكرانيا أكثر من 33 مليون طن من المنتجات الزراعية إلى 45 بلداً، وذهب 60 في المائة من هذه الكمية إلى بلدان في أفريقيا وآسيا. وكان من الممكن أن تكون الأرقام أعلى بكثير لو لم تعرقل روسيا عمل المبادرة قبل أن تتسحب منها في نهاية المطاف في تموز/يوليه.

وبدلاً من ذلك، بدأت روسيا هجمات صاروخية منتظمة على البنية التحتية للموانئ الأوكرانية ومخازن الحبوب. ومنذ 18 تموز/يوليه، تضررت 167 من مرافق البنية التحتية للموانئ وسبع سفن مدنية ودمرت جزئياً نتيجة لهجمات روسيا على الموانئ البحرية الأوكرانية. وأصيب أكثر من 20 مدنياً. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر،

وقد تزامن الأمس أيضا مع إحياء اليوم العالمي للطفل. ويشكّل الحق في الغذاء حقا من حقوق الإنسان، وتكتسي التغذية السليمة أهمية أساسية للأطفال. فالأطفال الذين يحصلون على تغذية جيدة ينمون ويتطورون ويحققون أقصى إمكاناتهم. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أصيب ما يقدر بنحو 45 مليون طفل دون سن الخامسة - أي 6,8 في المائة - بالهزال في عام 2022، ويعاني 37,7 مليون طفل منهم من الهزال الشديد. ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع الأطفال المصابين بالهزال الشديد في آسيا، ويعيش 22 في المائة آخرون في أفريقيا. وتحرم روسيا، من خلال شنّها حربها غير المبررة على بلدي، ملايين الأطفال في أشد البلدان ضعفا من حقهم في الغذاء والتغذية السليمة. ونؤكد مرة أخرى أنه ما دام سلوك روسيا العدواني مستمرا، فإن الأمن الغذائي العالمي سيظل مهددا. ويتطلب محو الأنماط العدوانية من عقلية الكرملين أن تتعرض روسيا للهزيمة في أوكرانيا. وبمجرد أن يتحقق السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ستكتسب جهودنا المشتركة بشأن الأمن الغذائي مزيدا من الفعالية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد: مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك والبلد المرشح المحتمل جورجيا، فضلا عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. وثمة بلدان أخرى من الاتحاد الأوروبي كانت تود أن تتكلم اليوم، نظرا إلى مدى تأثرها بالحالة التي نناقشها اليوم. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على عرضيهما.

في المستهل، أود أن أكرر إدانة الاتحاد الأوروبي القاطعة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا والتي تشكّل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة. وأعتقد أن مقدمي الإحاطتين اليوم قد أوضحا

الحبوب الأوكرانية عبر الموانئ الكرواتية أيضا. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، وافقت ليتوانيا على إنشاء ممر لعبور الحبوب الأوكرانية إلى موانئ بحر البلطيق. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن عن ممر جديد لنقل الحبوب عبر مولدوفا ورومانيا. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، استقبل ميناء ريغا أول قطار حاويات تجريبي يحمل منتجات زراعية أوكرانية.

إننا نعمل باستمرار على زيادة معدلات النقل عبر جميع الممرات. وقد أقرت الحكومة قواعد جديدة لتصدير المنتجات الزراعية لمنع إساءة استخدام القانون وانتهاكه أثناء عملية التصدير. وتعمل تلك القواعد أيضا على حماية الشركات التي تمتثل لتشريعات التصدير. وفي العام الماضي، أطلق رئيس أوكرانيا المبادرة الإنسانية، الحبوب من أوكرانيا، وقُدمت خلال مؤتمر القمة الدولي الافتتاحي الأول بشأن الأمن الغذائي، الذي عُقد في كييف في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وقد انضم أكثر من 30 بلدا ومنظمة دولية إلى مبادرة الحبوب من أوكرانيا لمساعدة البلدان في أفريقيا وآسيا. وتعتزم أوكرانيا الآن إرسال المزيد من السفن المحملة بالحبوب لأغراض إنسانية إلى البلدان الأفريقية، لا سيما 25 000 طن إلى نيجيريا. وستطبق مبادرة الحبوب من أوكرانيا الآن على موانئ الدانوب في أوكرانيا. وندعو البلدان من جميع أنحاء العالم إلى الانضمام إلى المبادرة.

ويمكننا النظر، من بين مسائل أخرى، في إنشاء مراكز لوجستية للأغذية في بلدان الجنوب العالمي لتوريد المنتجات الزراعية الأوكرانية. وسيعقد مؤتمر القمة الدولي الثاني لبرنامج الحبوب من أوكرانيا في كييف في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، تحت رعاية رئيس أوكرانيا. وسيتيح لنا الشكل الموسع لمؤتمر القمة المقبل استكشاف المزيد من الفرص. ونهدف إلى الاتفاق على خوارزمية للتعاون في سياق تنفيذ مشاريع مشتركة لتخزين الحبوب والمعالجة الأولية للمنتجات الزراعية ونقلها إلى البلدان المتلقية. ونرحب بمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي عُقد في لندن أمس. ونعرب عن تقديرنا لأن البيان الوزاري المشترك الصادر عن المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والصومال قد أبرز الصلة بين النزاعات والأمن الغذائي وأكد أن الغذاء لا يجب أن يُستخدم سلاحا في الحرب.

وبذلك يصل إجمالي المساعدات الإنسانية التي قدمها الاتحاد الأوروبي استجابة للحرب الروسية إلى 785 مليون يورو. وللأسف، لا تزال إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ذات أهمية حاسمة، ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة للدخول في مفاوضات مع جميع الأطراف لإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودائم ودون عوائق، لا سيما في المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي.

إن قرار روسيا الأحادي الجانب بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، كما أشار العديد من الزملاء اليوم، وهجماتها المتعمدة على مرافق تخزين الحبوب وتصديرها في أوكرانيا، فضلا عن إجراءاتها لعرقلة حرية الملاحة في البحر الأسود، يبرهن على أن روسيا تواصل استخدام الغذاء كسلاح. وبقيامها بذلك، فإنها تقوض عمدا الأمن الغذائي العالمي. وأشدد على أهمية الأمن والاستقرار وحرية الملاحة في البحر الأسود، وهو أمر حيوي لاستدامة صادرات الحبوب.

ونشيد بأوكرانيا على جهودها الدؤوبة لاستئناف صادرات الحبوب عبر الطرق البحرية، كما سمعنا للتو، بما في ذلك من خلال تنظيم مؤتمر القمة الدولي الثاني المعني بالأمن الغذائي الأسبوع المقبل. ويسمح الإنشاء الناجح لممر أوكرانيا لسفن نقل البضائع المدنية لأوكرانيا بتصدير أكثر من 1.5 مليون طن من المواد الغذائية، مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي العالمي. ونشيد بالجهود التي تبذلها أوكرانيا والقطاع الخاص لوضع نظام تأمين يخفض تكاليف ذلك الطريق. ومن خلال برنامج أوكرانيا المعني "بالحبوب من أوكرانيا"، جرى التبرع بأكثر من 170 000 من الأطنان المتريّة من الحبوب إلى البلدان المحتاجة، بما فيها إثيوبيا، وكينيا، والصومال، والسودان، واليمن. وندين الهجوم المدمر على سفينة شحن مدنية في ميناء بيفديني الأوكراني في وقت سابق من هذا الشهر.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي جميع الجهود المبذولة، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، لتيسير صادرات أوكرانيا من الحبوب وغيرها

جلية عواقب العدوان - العواقب المترتبة على كل من أوكرانيا وحالة الأمن الغذائي العالمي. وأؤكد من جديد دعمنا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن حقها الأصيل في الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي. وأود أن أشير إلى نقطتين أخريين. أولا، استهداف روسيا للهياكل الأساسية الحيوية في أوكرانيا وعدم مقبولية ذلك وضرورة أن يتوقف؛ ثانيا، المشاركة الكاملة للاتحاد الأوروبي في الجهود الرامية إلى معالجة العواقب العالمية المترتبة عن العدوان الروسي.

إن الضربات الجوية الممنهجة التي تواصل روسيا شنها ضد الأعيان المدنية والهياكل الأساسية الحيوية في أوكرانيا غير مقبولة ويجب أن تتوقف. وتُضاف هذه الهجمات التي تتعمد استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية إلى قائمة الأدلة المتزايدة على أن روسيا ترتكب جرائم حرب، كما أفادت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. ويجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية على أوكرانيا وغيرها من الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي. وفي مواجهة الهجمات الروسية المستمرة ضد الهياكل الأساسية المدنية والحوية في أوكرانيا، سيكتف الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات الإنسانية ومساعدات الحماية المدنية إلى أوكرانيا، بما في ذلك المعدات من قبيل مولدات الطاقة ومحولات الطاقة ومحطات التدفئة المتنقلة ومعدات الجهد العالي والإضاءة، لمساعدة أوكرانيا وشعبها في مواجهة شتاء آخر في خضم الحرب. وقد أرسلنا، من خلال آلية الاتحاد للحماية المدنية، أكثر من 5 000 مولد طاقة إلى أوكرانيا.

ووفقا لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2023، يعاني 11,1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في أوكرانيا. وفي الأسبوع الماضي، أعلننا عن تقديم مبلغ إضافي قدره 100 مليون يورو لتوفير الدعم الإنساني للفئات الأشد ضعفا، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وسيسمح ذلك لشركائنا في مجال العمل الإنساني بتقديم الخدمات الأساسية من قبيل المساعدات النقدية والغذاء والمياه والمأوى والرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والحماية.

نؤيد مبادرة أوكرانيا بإصدار إعلان مشترك، وندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين إلى تأييدها أيضاً.

في الختام، أؤكد أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم دعم مالي واقتصادي وإنساني وعسكري ودبلوماسي قوي لأوكرانيا وشعبها مهما طال الأمر. وسنواصل بذل جهود التواصل الدبلوماسية المكثفة وتعاوننا مع أوكرانيا والبلدان الأخرى لضمان أوسع دعم دولي ممكن لإحلال سلام شامل وعادل ودائم ولتحقيق المبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة سلام أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أشير إلى أن الوفدين التاليين قدما بيانين خطيين: وهما إستونيا والدانمرك. وسيعمم البيانان على أعضاء المجلس وسيصدران بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة 16/55.

من المنتجات الزراعية إلى البلدان الأكثر احتياجاً، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. كما سنعزيز قدرة ممرات التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي على تسهيل العبور والتصدير عبر الطرق البرية إلى الأسواق العالمية، والتي مكنت من تصدير أكثر من 57 مليون طن من المنتجات الزراعية الأوكرانية حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، سنواصل تنفيذ استجابتنا الطموحة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي. ونساهم بالتعاون مع دولنا الأعضاء بمبلغ 18 بليون يورو فش شكل منح لتلبية احتياجات البلدان والشعوب، بما في ذلك للأغراض الإنسانية ومساعدات غذائية.

ومن المفجع أن تسليح الغذاء ليس بالأمر الجديد. في كل عام، قرب نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كما سمعنا اليوم، تحيي أوكرانيا ذكرى مجاعة هولودومور والضحايا الذين سقطوا فيها. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية التسعين لاستخدام الاتحاد السوفياتي للجوع كسلاح ضد الشعب الأوكراني. وينضم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى أوكرانيا في تكريم ذكرى الملايين من ضحايا تلك الجريمة الفظيعة. إذا لم نتقف أنفسنا ونقرأ تاريخنا، فإننا نخاطر بتكرار أخطائنا. ولهذا السبب